عقد بيع/تقديم خدمة رسائل المجموعات (العادية والذهبية) عن طريق مركز إرسال الرسائل (SMSC)	
بين	
شركة الاتصالات السعودية	شركة تقنيات الجوال المعلوماتية المحدودة

تم تحرير هذا العقد بمدينة الرياض في تاريخ 27 / 01 /1442هـ، الموافق 15 / 09 /2020م بين كل من:

1. **شركة الاتصالات السعودية**، وهي شركة سعودية مساهمة، مقيدة بالسجل التجاري بالرياض تحت رقم (1010150269) ومقرها الرئيسي مدينة الرياض، ص. ب (87912) الرياض (11652)، هاتف:011-4527000 فاكس:011-4529005، 7607 المرسلات، **ويمثلها في توقيـــع هذا العقد المهندس/ محمد أحمد باهمام**، بصفته **مدير عام قنوات المبيعات** ويشار إليها فيما بعد بلفظ ("الطرف الأول" أو "الشركة").
2. **شركة تقنيات الجوال المعلوماتية المحدودة (شركة شخص واحد)**، مقرها الرئيسي بمدينة الرياض، ومقيدة في السجل التجاري تحت الرقم (1010296254) وعنوانها: الرياض شارع الأمير ممدوح بن عبد العزيز– حي السليمانية، وحدة رقم 4055 **الرياض 7637-12242 ويمثلها في توقيع هذا العقد/ سعود بن محمد بن عتيق الله السلمي** بصفته **المدير العام** ويشار إليها فيما بعد بلفظ ("الطرف الثاني" أو "العميل").

يشار إليهما فيما بعد مجتمعين بـ"الطرفين" وإلى أي منهما مستقلا بـ"الطرف".

تمهيد

حيث أن الطرف الأول هي الشركة الوطنية الرائدة والمرخصة في مجال تقديم وتشغيل خدمات الاتصالات في المملكة العربية السعودية بكافة أنواعها بما في ذلك الخدمات الهاتفية الصوتية والمرئية الثابتة والمتنقلة، وخدمات النطاق العريض، وغيرها من خدمات الاتصالات، وذلك وفق ما هو موضح تفصيلاً بالترخيص الصادر لها من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وحيث ان الطرف الثاني شركة تقدم خدمات الرسائل القصيرة ومرخص له تقديم خدمات الرسائل القصيرة (SMS) بموجب ترخيص هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات رقم: 471-10-38 وتاريخ 15-03-1438هـ.

وحيث ان الطرف الثاني يرغب في الاستفادة من الخدمات التي يقدمها الطرف الأول، وتحديداً خدمة رسائل المجموعات لكي يقدمها لعملائه و/أو موظفيه من خلال شبكة الجوال التابعة للطرف الأول، عليه فقد تم الاتفاق بين الطرفين وهما بكامل أهليتهما وصفتهما المعتبرة من الناحية الشرعية والنظامية على ما يأتي:

البند الأول: مقدمة

يعتبر التمهيد أعلاه وجميع الوثائق المتعلقة بهذا العقد وأي ملاحق أخرى يتفق الطرفان على إلحاقها تعد جزء لا يتجزأ من هذا العقد وتقرأ وتفسر على النحو الذي جاءت به.

البند الثاني: التعاريف

تشير المفردات الواردة في هذا العقد للمعاني المحدد لها في التعاريف الآتية:

الدولة: المملكة العربية السعودية.

الطرف الأول: شركة الاتصالات السعودية.

الطرف الثاني: شركة تقنيات الجوال المعلوماتية المحدودة.

المشتري: الجهة أو الجهات التي يتعاقد معهم الطرف الثاني لتزويده بخدمة الرسائل القصيرة كمستخدم نهائي للخدمة.

شركة تقنيات الجوال المعلوماتية المحدودة
taqnyat
Jeddah 4030394715 - Riyadh 1010296254
Adwa

الخدمة: خدمة تشغيل رسائل المجموعات عبر ربط أجهزة الطرف الثاني بمركز إرسال الرسائل (SMSC) الخاص بالطرف الأول

تفعيل الخدمة: هو إتاحة الامكانية لإرسال رسالة من أجهزة الطرف الثاني عن طريق مركز إرسال الرسائل لدى الطرف الأول.

الأنظمة: الأنظمة واللوائح والقرارات المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

رسالة اقتحاميه: يقصد بها أي رسالة إلكترونية ترسل دون تمكين المستخدم من تقديم طلب لإلغاء الاشتراك فيها، وذلك بواسطة أي وسيلة الكترونية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، البريد الالكتروني والرسائل القصيرة (SMS) ورسائل الوسائط المتعددة (MMS) ورسائل الفلاش (Flash SMS) والفاكس، ويستثنى من هذا التعريف الرسائل التحذيرية والتوعوية والشخصية.

البند الثالث: الغرض من العقد

الغرض من هذا العقد هو أن تمكين الطرف الثاني من الاستفادة من خدمة رسائل المجموعات التي يقدمها الطرف الأول، بهدف تقديم خدمة الرسائل القصيرة لعملائه و/أو موظفيه من خلال شبكة الجوال التابعة للطرف الأول عن طريق ربط أجهزة الطرف الثاني بمركز إرسال الرسائل(SMSC) الخاص بالطرف الأول.

البند الرابع: مجال الاستخدام والتعرفة

1. يقوم الطرف الأول بربط أجهزة الطرف الثاني بمركز إرسال الرسائل القصيرة (SMSC) التابع للطرف الأول.
2. يقوم الطرف الثاني باستخدام الأجهزة التابعة له، لإرسال الرسائل محل هذا العقد.
3. المعلومات المرسلة عن طريق أجهزة الطرف الثاني عبارة عن رسائل شخصية أو عامة أو إعلانية أو ما يتعلق بالسلع والخدمات التي يختص بتقديمها الطرف الثاني أو المشتري.
4. يقوم الطرف الأول بالدعم الفني اللازم وتفعيل الخدمات الخاصة بدخول الطرف الثاني عن طريق أجهزته الخاصة إلى مركز إرسال الرسائل الخاص به لتمكينه من إرسال الرسائل لعملائه.
5. يقدم الطرف الأول للطرف الثاني باقة الرسائل الجماعية] العادية [وهي على النحو الآتي:

نوع الباقة	عدد الرسائل "افتراضي"	القيمة الإجمالية
عاديه	30,000,000	1,200,000 ريال

6. تكون تعرفة أسعار الإرسال للباقة المتفق عليها في الفقرة (5) أعلاه حسب التفصيل التالي:

سعر الرسالة		
داخل الشبكة	خارج الشبكة	رسائل دولية
0.04	0.14	0.08

شركة تقنيات الجوال المعلوماتية المحدودة
taqnyat
Jeddah 4030394715 - Riyadh 1010255

7. عدد الرسائل في الباقة، تمثل عدد الرسائل الافتراضي باعتبار الإرسال داخل شبكة الطرف الأول، وفي حال القيام بإرسال رسائل خارج شبكة الطرف الأول، أو رسائل دولية، فإن عدد الرسائل في الباقة سيتناقص لحين استنفاذ القيمة الإجمالية للباقة وفقا لفروقات تعرفة الإرسال الخاصة بالباقة محل العقد.
8. سيتم احتساب الرسائل وخصمها من إجمالي الباقة على أساس الرسائل المرسلة دون ربطها بالاستلام الفعلي للعميل المستهدف، وفي حال فشل عملية الإرسال وعدم وصول الرسالة إلى المرسل إليه لأي سبب كان فسيتم احتساب تكلفة الرسالة حسب تعرفة الرسالة داخل الشبكة في باقة العميل، مالم يكن العميل المستهدف مشتركا في خدمة حجب الرسائل الدعائية فلن يتم احتساب الرسائل ولن يتم خصمها من الباقة.
9. أسعار الخدمة هي الأسعار المعتمدة من قبل هيئة الإتصالات وتقنية المعلومات أثناء توقيع العقد والواردة في البند (الرابع)، ويحتفظ الطرف الأول بحقه في رفع أو خفض الأسعار وفقاً للوائح المعمول بها في الشركة والتعليمات والأنظمة الجاري العمل بها في الدولة، وذلك حسب القرارات الواردة في هذا الشأن.

10. يلتزم الطرف الثاني بدفع المقابل المالي عن الرسائل محل هذا العقد للطرف الأول مقدماً لإجمالي قيمة الباقة محل العقد، وعند استنفاذ عدد الرسائل فيها، يتم المحاسبة على حسب الاستهلاك الشهري من قيمة الباقة المجددة ، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترجاع قيمة الباقة بعد توقيع العقد، ويلتزم بدفع كامل قيمة الباقة المجددة في حال انتهاء مدة صلاحيتها دون استهلاكها بالكامل، إلا في حال تعذر انتفاع الطرف الثاني من الخدمة بسبب يعود إلى الطرف الأول؛ على أن يتم تقدير ذلك من قبل الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني بسداد الفواتير الصادرة خلال عشرون يوماً من تاريخ صدور الفاتورة ويحق للطرف الأول إيقاف الخدمة في حال عدم تجاوب الطرف الثاني بالسداد بعد هذه الفترة.

11. الحد الأدنى لعدد الرسائل التي يمكن للطرف الثاني شراؤها هي (15,000,000) خمسة عشر مليون رسالة للرسائل العادية.

البند الخامس: مدة العقد

يبدأ العمل بهذا العقد اعتباراً من **تاريخ 01 / 11 /2020، وينتهي في 2022/12/31م**، ولا يتجدد هذا العقد إلا باتفاق الطرفين على ذلك كتابةً خلال 60 يوم قبل انتهاء مدة العقد.

البند السادس: التزامات ومسؤوليات الطرف الأول

1. يلتزم الطرف الأول بتمكين الطرف الثاني أن يتيح للطرف الثاني تنفيذ العمل محل هذا العقد؛ عن طريق الأجهزة الخاصة بالطرف الثاني وربطها بمركز الرسائل القصيرة (SMSC) التابع للطرف الأول.
2. يلتزم الطرف الأول بتمكين الطرف الثاني من إرسال الرسائل القصيرة خلال فترة سريان العقد، بشرط التزام الطرف الثاني بشروط وأحكام الخدمة وقرارات الهيئة ذات العلاقة.
3. يلتزم الطرف الأول بحماية سرية معلومات وبيانات الطرف الثاني التي يطلع عليها بسبب تنفيذ العمل محل هذا العقد.
4. لا يتحمل الطرف الأول تعويض الطرف الثاني عن أي أضرار أو خسائر أو مصروفات أو تكاليف ناشئة بشكل مباشر أو غير مباشر عن قصور في شبكة الجوال التابعة للطرف الأول.
5. يلتزم الطرف الأول بتقديم المساندة الفنية للطرف الثاني بتخصيص فريق من الفنيين على مدار الساعة وذلك عن طريق الاتصال على الرقم (909) أو ارسال ايميل الى: 909@STC.COM.SA

6. يقوم الطرف الأول بالتنسيق مع ممثل الطرف الثاني في حال إجراء أعمال صيانة على أنظمة الرسائل القصيرة وتحديد وقت بداية أعمال الصيانة ونهايتها.
7. الطرف الأول غير مسؤول عن الخسائر أو الأضرار المباشرة وغير المباشرة سواء في الأرباح أو التكاليف أو المصروفات أو الدعاوى التي تنشأ عن:
   أ. تعطل الشبكة لظروف خارجة عن إرادة الطرف الأول.
   ب. أعمال إصلاح وصيانة الأجهزة المستخدمة بواسطة الطرف الثاني.
   ج. إيقاف الطرف الأول للخدمة أو إنهاؤها أو تعليقها بسبب إخلال الطرف الثاني بكل أو بعض أو أحد بنود هذا العقد.
   د. حدوث اختناق في مركز الرسائل التابع للطرف الأول.
8. لا يتحمل الطرف الأول في حال إنهاء/انتهاء هذا العقد لأسباب نظامية أو تعاقدية أو بطلب من الطرف الثاني، مسؤولية تعويض الطرف الثاني أو المشتري عن الرسائل غير المستخدمة.
9. لا يتحمل الطرف الأول مسؤولية محتوى مواد الرسالة المرسلة، التي يضمن عدم تغيير محتواها بعد ارسالها اليه من الطرف الثاني، حيث أن الطرف الأول مجرد موصل/ناقل للرسالة. مع عدم الاخلال بالتزام الطرف الأول بضوابط الحد من الرسائل الاقتحامية الصادر من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والتنظيمات الأخرى ذات الصلة.

البند السابع: التزامات ومسئوليات الطرف الثاني

1. يلتزم الطرف الثاني ويضمن قبل تشغيل الخدمة أنه تم الحصول على جميع الحقوق والصلاحيات والتصاريح والموافقات من الجهات المختصة، وأن جميع المتطلبات القانونية الخاصة بتوفير الخدمة قد تم استيفاؤها والالتزام بها وتشمل عل سبيل المثال لا الحصر حقوق النشر وغيرها.
2. يلتزم الطرف الثاني بأن تكون الرسائل محل هذا العقد وفق الضوابط الشرعية ومراعية للآداب العامة والعادات وكذلك مراعية لأنظمة الدولة والجوانب الأمنية.
3. يلتزم الطرف الثاني في حال تسبب الرسائل محل هذا العقد بأي أضرار أو إزعاج لأي شخص أو جهة، بتحمل جميع التبعات النظامية وغيرها المترتبة على ذلك.
4. يلتزم الطرف الثاني بخدمة ما بعد البيع، ويتعهد بحل مشاكل العميل أو استفساراته خلال (24) أربع وعشرون ساعة فقط من تقدمه بها.
5. يلتزم الطرف الثاني بمراعاة إجراءات الحماية وتعليمات الطرف الأول في التعامل عبر الأجهزة الخاصة بعملية إرسال الرسائل وذلك فيما يتعلق بعملية الاختراق أو محاولة استخدام الدخول بطريقة غير شرعية وتزويد الطرف الأول بشهادة تثبت ذلك من أحد الشركات المعتمدة.
6. يلتزم الطرف الثاني في حال فقدان أو سرقة ما من شأنه أن يتيح للغير الدخول إلى الموقع وتشغيل النظام، أن يخطر الطرف الأول كتابةً فوراً، مع تحمل الطرف الثاني الأضرار الناجمة عن ذلك.

7. يلتزم الطرف الثاني بتحمل جميع التبعات النظامية وغيرها المترتبة على أخطاء العاملين لديه أو المشتري في تنفيذ العمل محل هذا العقد.
8. يتحمل الطرف الثاني كامل المسؤولية عن الأعمال والتصرفات وكذلك الأضرار التي تصدر من موظفيه، أو من المشتري والتي تمس الطرف الأول أو عملاءه بسبب سوء استخدام الخدمة محل هذا العقد.
9. يتحمل الطرف الثاني كامل المسؤولية عند تقديم العميل شكوى من الرسائل التي تصل إليه من الطرف الثاني، أو المشتري دون موافقته.
10. يتحمل الطرف الثاني كامل المسؤولية عن أي ممارسات غير نظامية تصدر منه أو من أحد تابعيه، أو من المشتري، تجاه الطرف الأول أو تجاه الغير، وعن أي أضرار مترتبة نتيجة تشغيل الخدمة محل هذا العقد.
11. يتحمل الطرف الثاني كامل المسؤولية عن فحوى وصحة المعلومات التي يقوم بإرسالها عبر مركز الرسائل الى شبكة الجوال سواءً كانت صادرة منه أو من المشتري.
12. يتحمل الطرف الثاني كامل المسؤولية في حال إخلاله، أو إخلال المشتري بالضوابط المنظمة للخدمة الواردة في هذا العقد أو المرسلة من الطرف الأول.
13. تعليق الخدمة أو إلغاؤها عن الطرف الثاني لا يعفيه من مسئوليته عن سداد أي مبالغ مستحقة عليه للطرف الأول.
14. للطرف الثاني الحق في تقديم خدمة الرسائل القصيرة لمختلف أنواع العملاء من الشركات الصغيرة والكبيرة على أنه يجب على الطرف الثاني إشعار الطرف الأول قبل تقديم خدمة الرسائل إلى أي عميل حكومي أو بنك من البنوك بوقت كاف ليتخذ الطرف الأول الاحتياطات الفنية والتقنية اللازمة.
15. يلتزم الطرف الثاني عند الإعلان عن الخدمة أن يشير صراحة إلى أن الخدمة مقدمة بالتعاون مع الطرف الأول (stc)، ووضع شعار الشركة أو حسب ما يراه الطرف الأول وذلك بعد اعتماد وموافقة الطرف الأول الخطية على ذلك، ويقع على عاتق الطرف الثاني إلزام المشتري بمضمون هذه الفقرة.
16. يلتزم الطرف الثاني ان تكون جميع السيرفرات والخوادم الخاصة باستخدام خدمة الرسائل الجماعية داخل المملكة العربية السعودية ويتحمل كافة المسؤوليات في حال عدم الالتزام بذلك.
17. يلتزم الطرف الثاني بما ورد في ضوابط الحد من الرسائل الاقتحامية والتنظيمات ذات العلاقة وبمنع الرسائل الاقتحامية طبقاً للضوابط الواردة في وثيقة ضوابط الحد من الرسائل الاقتحامية الصادرة من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات كما يلتزم الطرف الثاني بالامتثال لتوجيهات الطرف الأول حيال ذلك ويتحمل الطرف الثاني مسؤولية الأضرار المترتبة جراء مخالفة ذلك.
18. يقر الطرف الثاني بمسؤوليته عن صحة بيانات قائمة العملاء المرسلين لديه (المشتركين) وتحديثها بشكل مستمر؛ لاعتمادها وتعريفها وتفعيلها من قبل الطرف الأول على أنظمته، وتزويد الطرف الأول فوراً بما يطلبه من بيانات عند طلبها منه.
19. يلتزم الطرف الثاني بتحديث أسماء المُرسلين المُفعلين لديه بشكل شهري وطلب الغاء الأسماء الغير مستخدمه والمفعلة.

شركة تقنيات الجوال المعلومات المحدودة
taqnyat
Jeddah 4030394715 · Riyadh 1010
Idwa

البند الثامن: الضوابط المنظمة للخدمة

1. أن تكون الخدمة محل هذا العقد متفقة مع الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية بما في ذلك أنظمة وزارة الإعلام والاتصالات والجهات الرسمية ذات الاختصاص.
2. يجب أن تراعي الخدمة الآداب العامة والأخلاق وألا تتعارض تلك الرسائل مع أحكام الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد والأعراف.
3. يجب ألا تؤذي الخدمة مشاعر العملاء وألا يحض استخدامها أو محتواها على العنصرية العرقية والدينية أو التحريض على استخدام العنف أو القيام بممارسات خطرة.
4. يجب ألا تشوه الرسائل أو تضر بمنتجات أو أنشطة الطرف الأول أو الشركات والجهات الأخرى.
5. يلزم التقيد بعدد الرسائل المتفق عليها بين الطرفين خلال مدة العقد، وفي حال الزيادة عن العدد المحدد لأي سبب كان؛ يلتزم الطرف الثاني بدفع قيمة تلك الرسائل الاضافية حسب الأسعار الخاصة بباقة الاستخدام (PAYG) الواردة في الجدول أدناه:

نوع الرسائل	السعر
داخل شبكة STC	0.18
خارج الشبكة (مشغلين أخرين)	0.28
الرسائل الدولية	0.36

6. تنتهي صلاحية استخدام الرسائل بانتهاء مدة هذا العقد المشار إليها في (البند الخامس) حتى لو لم يتم استنفاذ الرسائل من قبل الطرف الثاني، مع مراعاة ما ورد في الفقرة (4و5) من (البند الثالث عشر) من هذا العقد.

7. يحق للطرف الأول إيقاف استقبال الرسائل الواردة من الطرف الثاني أو تأخيرها، وذلك عند حدوث اختناق في مركز الرسائل التابع للطرف الأول، على أن يقوم الطرف الأول بإرسالها في أسرع وقت ممكن فور انتهاء الاختناق، دون أن يترتب على هذا التأخير أي مسؤولية.

8. يجب أن يكون محتوى الرسائل المقدمة من الطرف الثاني أو المشتري متوافقة مع الضوابط والأحكام الواردة بوثيقة ضوابط الحد من الرسائل الإقتحامية الصادرة بقرار هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

البند التاسع: إنهاء العقد

يحق للطرف الأول إنهاء هذا العقد في أي وقت متى رأى من مصلحته القيام بذلك، أو في الحالات الآتية:

1. نهاية مدة هذا العقد المشار إليها في (البند الخامس)، ما لم يتفق الطرفان كتابياً على تجديد العقد.
2. تخلي الطرف الثاني من الرسائل، وعدم إبداء رغبته في طلب رسائل جديدة.
3. في حالة إشهار إفلاس أحد طرفي هذا العقد أو حله أو تصفيته قضائياً.

Taqnyat Nelva
Jeddah 4030394715 - Riyadh 1010251

4. صدور نظام عام أو قرار من الدولة أو من جهة مختصة في الدولة بتعليق و/أو إلغاء الخدمة محل هذا العقد أو يؤثر بشكل جوهري على تنفيذ العمل محل هذا العقد.
5. إلغاء ترخيص الطرف الثاني لتقديم خدمات الرسائل القصيرة الصادر عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.
6. مخالفة الطرف الثاني لكل أو بعض الشروط أو الضوابط المنصوص عليها بهذا العقد على أن يسبق الإنهاء إشعار يرسل للطرف المخالف ومرور (30) يوم دون تصحيح المخالفة.
7. العقد ينتهي بانتهاء الباقة وبإمكان العميل تجديد الباقة بالطلب كتابياً.
8. مخالفة الطرف الثاني لضوابط الحد من الرسائل الإقتحامية الصادرة عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.
9. يحق للطرف الأول إنهاء هذا العقد دون الالتزام بأية تعويضات مترتبة على ذلك في حال إهمال أو إخلال أو تأخر الطرف الثاني بتنفيذ كل أو بعض أو أحد التزاماته، بموجب هذا العقد، أو إساءة استخدام الخدمة.
10. يحق للطرف الأول التعليق أو الإنهاء الفوري للخدمة في حال قيام الطرف الثاني بالتعاقد بالباطن لتقديم خدمة الرسائل القصيرة و/أو قيامه أو عملائه بإعادة بيع الرسائل القصيرة لأي شخص، سواء كان ذلك لمرخص له أو فرد أو شخصية اعتبارية.

البند العاشر: تعليق الخدمة

1. دون الاخلال بحق الطرف الأول في انهاء العقد المنصوص عليه في البند التاسع أعلاه، للطرف الأول الحق في تعليق/إيقاف وصول الطرف الثاني إلى الخدمة مباشرة ولأي فترة يراها مع توجيه إنذار إلى الطرف الثاني، وذلك في الحالات الآتية:
   أ. إخلال الطرف الثاني أو المشتري بأي نص من نصوص هذا العقد.
   ب. استخدام الخدمة فيما يعارض أحكام الشريعة الإسلامية أو الأعراف والعادات في المجتمع السعودي أو الأنظمة المعمول بها في الدولة أو غير مناسب للذوق العام حسب تقدير الطرف الأول.
   ت. التسبب في الشكاوى ضد الطرف الأول أو التي ترفع للطرف الأول بسبب استعمال تلك الخدمة.
   ث. في حال مخالفة الطرف الثاني لضوابط الحد من الرسائل الاقتحامية.
   ج. تعليق ترخيص الطرف الثاني لتقديم خدمات الرسائل القصيرة الصادر عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.
2. للطرف الأول استناداً لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة إنهاء العقد وإيقاف الطرف الثاني عن تشغيل الخدمة على أن يتم ابلاغ الطرف الثاني كتابيا قبل إنهاء العقد.

البند الحادي عشر: التسويات المالية

1. للطرف الأول الحق في مطالبة الطرف الثاني بأي مبالغ مالية تنشأ عن إرسال رسائل إضافية أو خدمات قد يترتب عليها مبالغ مالية بعد انتهاء مدة العقد أو نفاذ رصيد الرسائل المتفق عليها.
2. يحق للطرف الأول بعمل مقاصة وذلك باستقطاع أي مبالغ مستحقة له على الطرف الثاني من أي أرصدة لديه للطرف الثاني سواءً في هذا العقد أو في غيره.

البند الرابع عشر: النظام المتبع وتسوية النزاعات

يخضع تطبيق هذا العقد من حيث تفسيره وتنفيذه؛ للقوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وتكون محاكم مدينة الرياض هي المختصة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن هذا العقد. وكل خلاف ينشأ بين الطرفين حول تفسير أو تنفيذ أحد نصوص ومواد هذا العقد، ولم يتمكن الطرفان من حله وديأ خلال (60) يوماً من تاريخ إخطار أحد الطرفين الطرف الآخر به، فإنه يحال إلى الجهات القضائية المختصة في المملكة العربية السعودية للفصل فيه بشكل نهائي.

البند الخامس عشر: نسخ العقد

حرر هذا العقد من نسختين أصليتين باللغة العربية واحتفظ كل طرف بنسخة منها للعمل بموجبها.

إثباتاً لذلك، قام الطرفان بتوقيع هذا العقد في المكان والزمان المبينين أعلاه.

والله الموفق،،،

الطرف الأول عن شركة الاتصالات السعودية	الطرف الثاني عن شركة تقنيات الجوال المعلوماتية المحدودة
الاسم: م. محمد أحمد باهمام	الاسم: سعود بن محمد بن عتيق الله السلمي
بصفته: مدير عام قنوات المبيعات	بصفته: المدير العام
التوقيع:	التوقيع:
التاريخ: 29 / 10 / 20	التاريخ: 22 / 10 / 2020 م
الختم الرسمي:	الختم الرسمي:

stc
قطاع مبيعات الشركات
الإدارة العامة لقنوات المبيعات

شركة تقنيات الجوال المعلوماتية المحدودة
taqnyat
Jeddah 4030394715 - Riyadh 1010256254

Adwa